



" فعالية المؤسسات في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة تطبيقية لعينة من الدول "

د.مرابط بلال

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق حول طبيعة العلاقة التي تربط كلا من فعالية المؤسسات، الاستثمار والنمو الاقتصادي أو بالأحرى في كيفية تأثير فعالية المؤسسات على نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، من أجل تفسير فوارق الدخل بين البلدان، والوقوف على التحديات التي تواجه الاستثمار وعملية تسريع النمو الاقتصادي. قامت منهجية القياس الاقتصادي على تقدير نموذج Solow المدعم بمقاييس النوعية المؤسساتية خلال الفترة 1996-2015. تمثلت متغيرات الدراسة في مجموعة من المتغيرات الشرطية والمتمثلة في المستوى الابتدائي للناتج، المستوى الابتدائي لمستوى التعليم في الثانوي، معدل النمو السكاني والاستثمار، إضافة لمتغيرات تحكيمية أخرى هي: نوعية المؤسسات والانفتاح التجاري. أظهرت نتائج القياس وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لنوعية المؤسسات على الاستثمار (تأثير مباشر) والنمو الاقتصادي (تأثير غير مباشر). من أهم ما تم استنتاجه، أن الدول المتقدمة تحقق مستويات عالية من حيث أداء النمو بحكم وجود بنية مؤسساتية قوية تعمل بشفافية وتحرص على تطبيق معايير الحكم الراشد وهو ما شكل مناخا مميذا جاذبا للاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية على غرار الانفتاح التجاري الذي ساهم في جذب رؤوس الأموال إليها. وعليه أوصت الدراسة الدول ذات الدخل المتوسط التي تملك هيكلًا مؤسساتيًا ضعيفًا انتهاز طريق ميثلتها وتطبيقها لمعايير الحوكمة الرشيدة للوصول لمستويات دخل نضيرة لها.

الكلمات المفتاحية: فعالية المؤسسات، الاستثمار، النمو الاقتصادي، فوارق الدخل، الدول المتقدمة، البيانات المقطعية.

The effectiveness of institutions in achieving economic growth - Practical study of a sample of countries

This study aims to investigate the effect of institutional effectiveness on the per capita GDP growth. In order to interpret the cross-country income differences in the world, and stands on the challenges facing investment and economic growth process between countries. The econometric methodology was adopted to estimate the institutional quality augmented version of Solow model during the period 1996-2015. And its depends on set of conditional variables such as: initial level of individual income, initial level of human capital represented by the average year of secondary schooling , the growth rate of population and investment, adding to these another set of control variables namely: institutional quality and openness of trade. The results showed a significant positive effect of institutional quality on investment (direct effect) and economic growth (indirect effect). The most important conclusion, that the countries which give importance to governance indicators achieve high levels of performance in terms of growth, local investment and foreign direct investment. Accordingly, the study recommended the countries, which has a weak institutional framework take the path of the advanced economies and apply the standards of good governance to enhance their levels of income.

Keywords: Institutional Effectiveness, Investment, Economic Growth, Cross-country Income Differences, Advanced Countries, Cross-section Data.

مقدمة

اجتهد الكثير من رواد المدرسة النيوكلاسيكية في تحديث نظرية النمو الاقتصادي، ومن ثم البحث وراء تفسير الأسباب الكامنة وراء فوارق الدخل بين البلدان، إذ نجد أن أغلب الدراسات المعدة في هذا الصدد، قد حاولت الإجابة عن إشكالية واحدة، فتعددت الأسئلة المطروحة إلا أنها صبت في اتجاه واحد، مثال ذلك: لماذا توجد فوارق كبيرة في نصيب الفرد من الدخل بين البلدان؟ أو لماذا تنمو بعض البلدان بصورة أكبر بينما تتجه بلدان أخرى نحو مستويات نموها المرغوبة ببطء شديد؟ بصورة مكافئة لماذا تنتج بعض البلدان مستويات أكبر من نصيب العامل من الناتج مقارنة ببلدان أخرى (Hall and Jones, 1999, P.83). إن الإجابة عن هذه الأسئلة تقتضي وجود دراية كافية بخصائص البلدان (ما يشمل سياساتها وبنيتها المؤسساتية) وهذا من أجل تحديد التأثير السببي على النمو الاقتصادي (Acemoglu, 2008, P.18). فقبل الغوص في الأسباب الرئيسية للنمو، علينا أولاً تحديد طبيعة العلاقة الترابطية بين محددات النمو المباشرة أو كما يطلق عليها بـ "عناصر الارتباط" متمثلة في رأس المال المادي ورأس المال البشري والتكنولوجيا والنمو الاقتصادي.

لقد أثبتت العديد من الدراسات الإحصائية (Barro, 1991, P.418 ;P.427) وجود ارتباط موجب بين متوسط نسبة الاستثمار للناتج والنمو الاقتصادي، وكذلك بين متوسط سنوات التعليم والنمو الاقتصادي. ما يعني أن البلدان التي تنمو بسرعة هي تلك التي تستثمر أكثر في رأس المال المادي ورأس المال البشري (North, 1997, PP.1-2). عنصر آخر يحتل أهمية بالغة في عملية النمو ألا وهو "التكنولوجيا"، في هذا الإطار، أشار العديد من الاقتصاديين على أن الفوارق التكنولوجية لا تؤدي فقط إلى فوارق في تقنيات الإنتاج (ما يشمل نوعية الآلات المستخدمة في العملية الإنتاجية) وإنما تؤدي كذلك إلى

تباينات في الفعالية الإنتاجية (Acemoglu, 2008, P.19). فإذا كانت هذه العوامل (أي رأس المال المادي والبشري والتكنولوجيا) جد مهمة في خلق فوارق الدخل بين البلدان وتفسير النمو الاقتصادي بشكل مباشر، هنا نجد أنفسنا نطرح سؤالاً آخر ألا وهو: لماذا فشلت بعض المجتمعات في تحسين التكنولوجيا، في الاستثمار أكثر في رأس المال المادي وفي تحقيق تراكم ملائم من رأس المال البشري؟.

إن الإجابة عن هذا السؤال، تقتضي فهم الأسباب العميقة أو الرئيسية للنمو الاقتصادي والمتمثلة في "دور السياسات والمؤسسات (البنية التحتية الاجتماعية)، الثقافة والجغرافيا" (Acemoglu, 2008, P.20)، " (Rodrik et al, 2002, (Hall and Jones, 1999, P.84)، P.4). فالسياسات لها دور كبير في خلق تباينات في مسارات النمو بين المجتمعات في ظل تطابق أو تماثل الفرص، التفضيلات وهيكل السوق. أما عن الفوارق الجغرافية فهي تؤثر على البيئة التي يعيش فيها الأفراد، كما أن لها تأثيراً على إنتاجية الزراعة، وفرة الموارد الطبيعية، مع بعض القيود المفروضة على سلوكيات الأفراد. وبالنسبة للفوارق المؤسساتية فهي بدورها تؤثر على القوانين والتنظيمات التي تحكم وظائف الأفراد والشركات، كما أنها تشكل حوافز لتراكم رؤوس الأموال، الاستثمار والتجارة. في حين أن الفوارق الثقافية فلها دور في تحديد قيم الأفراد، تفضيلاتهم ومعتقداتهم.

في ظل هذا النقاش، اتفق North و North (1973, P.2) و Thomas (، and Thomas, (Ménard and Shirley, 2011, P.13) على أن التفسير الرئيسي لفوارق معدلات النمو المسجلة بين البلدان يتمثل أساساً في الفوارق الحاصلة بين المؤسسات السائدة في هذه الأخيرة، شاملة بذلك كلا من المؤسسات الاقتصادية، المؤسسات السياسية والقوة السياسية في هذه الدول (Acemoglu, 2005, P.388). حيث عرف North المؤسسات

على أنها قواعد اللعبة في المجتمع (North, 1990 P.3) ، واعتبرها مجموعة من القيود الرسمية وغير الرسمية والتي تشكل هيكلًا محفزًا للتفاعلات البشرية سواء كانت سياسية، اجتماعية أو اقتصادية (North, 1991 P.97) ، ما يساهم في تعزيز الكفاءة وتقوية الأداء الاقتصادي.

إن ربط مصطلح المؤسسات بالنوعية دفع بالباحثين إلى ابتكار مصطلح جديد يطلق عليه "الحوكمة" أو ما يقصد به "نوعية المؤسسات"، وهنا نجد أن Kaufmann وآخرين قد صاغوا مفهومًا مضبوطًا للحوكمة فاعتبروها "الطريقة التي تمارس بها السلطة في أي بلد سواء من حيث التقاليد أو طريقة عمل المؤسسات، لتشمل بذلك: عملية اختيار ومراقبة واستبدال الحكومات ؛ مدى قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ سياسات فعالة وسليمة ؛ درجة احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بينهم (Kaufmann et al, 2010, P.4) ". هذا وتشير الدراسة المقدمة من قبل Aron إلى وجود مصادر عديدة للبيانات الإحصائية والتي يمكن استخدامها لتحليل آثار نوعية المؤسسات على النمو الاقتصادي والتنمية بصفة عامة، لكن هذه البيانات لا تصدر عن قاعدة واحدة (Aron, 2000, PP.107-113). من أشهر مصادر البيانات نجد BERI (Business Environment Risk Intelligence) تقوم هذه الأخيرة بإصدار أربعة مؤشرات تتمثل في: نقشي البيروقراطية (Bureaucratic Delay)؛ إمكانية التأميم (Nationalization Potential) ؛ تنفيذ العقود (Contract Enforceability)؛ ونوعية البنية التحتية (Infrastructure Quality). قاعدة بيانات أخرى يطلق عليها ICRG (International Country Risk Guide) هي الأخرى توفر خمسة مقاييس للنوعية المؤسساتية وهي: سيادة القانون (Rule of Law) ؛ الفساد في الحكومة (Corruption in Government)؛ نوعية البيروقراطية (Quality of the

(Expropriation Risk of الملكية Bureaucracy؛ مخاطر نزع الملكية
(Private Investment)؛ التنصل عن العقود المبرمة من طرف
الحكومة (Repudiation of Contract by Government). يطلق على
مقاييس النوعية المؤسساتية الخاصة بكل من BERI و ICRG اسم
"مؤشرات الجيل الأول للنوعية المؤسساتية". (Knack, 2002, P.17) "مصدر
آخر متمثل في قاعدة البنك الدولي لمعايير الحوكمة (the WGI
Worldwide Governance Indicators) والتي قام بإنائها Kaufmann
وآخرين سنة 1997، تشمل بدورها على ستة مؤشرات هي: مكافحة الفساد
(Control of Corruption)؛ سيادة القانون (Rule of Law)؛ فاعلية
الحكومة (Government Effectiveness)؛ نوعية النظام (Regulatory
Quality)؛ الاستقرار السياسي وغياب العنف أو الإرهاب (Political
Stability and Absence of Violence/Terrorism)؛ إبداء الرأي
والمساءلة (Voice and Accountability). يمثل المتوسط البسيط لهذه
المؤشرات الستة ما يعرف بمؤشر النوعية المؤسساتية العام (نفس المبدأ في
حساب المؤشر العام للحوكمة بالنسبة لـ BERI و ICRG لكن وحدات
القياس تختلف حسب كل مصدر (Islam and Montenegro, 2002, مصدر
(P.7) والذي تتراوح قيمته بين (2.5) و(-2.5)، حيث توافق القيمة (2.5)
أداء جيدا للهيكل المؤسساتي السائد في بلد معين بينما القيمة (-2.5) تمثل
أسوأ أداء لهذا الأخير.

إن اختيارنا لهذا الموضوع جاء ليتوافق مع الأهداف التي سطرتها
الدراسات السابقة، ومن هنا كان ولا بد من البحث أو التحقيق حول طبيعة
العلاقة التي تربط كلا من نوعية المؤسسات، الاستثمار والنمو الاقتصادي أو
بالأحرى في كيفية تأثير نوعية المؤسسات على نمو نصيب الفرد من الناتج
الداخلي الخام، من أجل تفسير فوارق الدخل بين البلدان، والوقوف على

التحديات التي تواجه الاستثمار وعملية تسريع النمو الاقتصادي. في محاولة منا للإحاطة بمجمل عناصر الموضوع، ارتأينا تقسيم العمل على النحو التالي: القسم الأول عبارة عن مقدمة مفصلة تشمل في طياتها أهم التصورات التي وضعتها أدبيات النمو الاقتصادي والفكر المؤسسي، القسم الثاني خصص لتقديم نتائج مجموعة من أهم الدراسات التطبيقية التي حللت أثر نوعية المؤسسات على النمو الاقتصادي (التأثير المباشر والتأثير غير المباشر عبر قناة الاستثمار)، القسمين الثالث والرابع يتناولان البعد التطبيقي لهذا الموضوع، قسم خامس وأخير كخاتمة شاملة لأهم الاستنتاجات والتوصيات، ندرج بعده قائمة من المراجع الموظفة في البحث مع مجموعة من الملاحق.

الدراسات السابقة:

أجمعت دراسات كثيرة على وجود فوارق هائلة في طريقة تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية بين البلدان، وقد أرجعت السبب إلى الفوارق الكبيرة في نوعية المؤسسات الاقتصادية السائدة في هذه الدول، مؤكدة بذلك العلاقة الترابطية القوية بين هذه المؤسسات والأداء الاقتصادي (Acemoglu and Robinson, 2008, P.3). كما أشارت إلى أن الدول التي تملك مؤسسات جيدة وتولي أهمية لحماية حقوق الملكية وتعطي إطاراً يتمتع بمصدقية وفعالية عند تنفيذ سياساتها، وسعيها للاستثمار أكثر في رأس المال المادي والبشري، تحقق معدلات هائلة في مستويات الدخل. (Acemoglu, 2001, P.1369). من بين الدراسات التي اختبرت مدى قوة العلاقة الترابطية بين نوعية المؤسسات والأداء الاقتصادي، نجد دراسة (Edison, 2003) الذي اختبر فيها تأثير المؤسسات على كل من نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (التنمية الاقتصادية)، معدل نمو نصيب الفرد من الناتج (النمو الاقتصادي) والانحراف المعياري لمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج (تطير النمو). وعن

نتائج الدراسة، فقد أثبت الباحث وجود أثر قوي ومعنوي للمؤسسات على الأداء الاقتصادي مشيراً إلى أن النتائج الاقتصادية ستتحسن بشكل جوهري إذا ما قامت الدول النامية على وجه الخصوص بتحسين نوعية مؤسساتها. وعن دور المؤسسات والسياسات معاً، فيرى Edison بأن تأثير السياسات أضعف من المؤسسات، ويضيف بأن هذا لا يعني بأن السياسات غير مهمة، ولكن تأثيرها على الأداء الاقتصادي لأي بلد تحجبه فعلا قوة وتأثير المؤسسات. نفس النتائج توصل لها MacFarlan وآخرون (2003)، وهذا أثناء محاولتهم تطوير النقاش حول تأثير المؤسسات على النمو، من خلال التحليل التطبيقي الجديد الذي قاموا به للخروج بنتيجة تخدم تطلعات صناع القرار. قامت إستراتيجية النمذجة القياسية على بناء نظام مكون من معادلتين، المعادلة الأولى تهتم بتحليل أثر كل من المؤسسات والسياسات على الأداء الاقتصادي، في حين أن المعادلة الثانية فتقيس مدى تأثر المؤسسات بالعوامل الخارجية (الجغرافيا) (نفس فكرة Sachs، 2003)، في عينة كلية تشمل 94 دولة (25 دولة متقدمة و69 دولة نامية) خلال الفترة 1960-1998، وقد تم تقدير هذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين. أظهرت نتائج التقدير أن كل مقياس من مقاييس النوعية المؤسساتية (درجة الفساد، حقوق الملكية، فعالية القطاع الخاص والقدرات التنظيمية) له تأثير إحصائي معنوي على نصيب الفرد من الناتج وكذا على معدل نمو هذا الأخير. وفيما يخص إجابتهم عن السؤالين التاليين: أي دور تلعبه المؤسسات في تفسير التنمية الاقتصادية؟ وهل تساعد السياسات الاقتصادية الكلية في تفسير مستويات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي؟ فقد أظهرت النتائج أن معاملات متغيرات النوعية المؤسساتية كانت معنوية بشدة على عكس معاملات السياسات الاقتصادية، وهذا دليل على أن المؤسسات هي السبب الأساسي لفوارق الدخل بين البلدان.

نفس المنطلق ونفس الهدف بالنسبة لدراسة Knack و Keefer (1995)، اللذان كانا يسعيان إلى اختبار طريقة تأثير نوعية المؤسسات (وعلى وجه الخصوص درجة حماية حقوق الملكية) على النمو الاقتصادي. استخدمنا في ذلك مجموعة من المؤشرات الصادرة عن BERI و ICRG كقاعدتين خاصتين بمؤشرات النوعية المؤسساتية. تمثلت المؤشرات المستخدمة في قابلية تنفيذ العقود (BERI) ومخاطر نزع الملكية (ICRG)، وقد أظهرت النتائج أن درجة حماية حقوق الملكية تملك تأثيرا كبيرا على الاستثمار (يتشجع المستثمرون عندما يكون البلد يولي أهمية لحماية حقوق الملكية لكنهم ينفرون من الوسط الذي تغيب فيه الرقابة والحماية) ومن ثم على النمو الاقتصادي. قام الباحثان بمقارنة نتائج استخدام مؤشرات BERI و ICRG للنوعية المؤسساتية ومدى تأثيرها على النمو مع مؤشرات الحرية السياسية الخاصة بـ Gastil وقد كانت النتائج متوافقة، حيث أبرزنا أن ارتفاع معدلات تقارب مستويات الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية يحصل عندما يتم إدراج متغيرات حقوق الملكية في نماذج انحدارات النمو، وتكون هذه النتائج قوية عند إدراج مقاييس لتراكم عوامل الإنتاج وكذا تلك الخاصة بالسياسات الاقتصادية. أما (1995) Mauro، فقد قام باختبار العلاقة التي تربط بين المؤسسات والنمو من خلال ثلاث متغيرات صادرة عن قاعدة BI (Business International) تمثلت في: الفساد، مؤشر تعشي البيروقراطية ومؤشر الاستقرار السياسي. أكد Mauro على وجود ارتباط معنوي بين المؤشرات الثلاثة والاستثمار والنمو، وقد خلص إلى أن الفساد يعمل على خفض حجم الاستثمار ما ينعكس بشكل غير مباشر على النمو، بينما المؤشرين الآخرين فقد كان الارتباط موجبا ومعنويا.

قام Rodrik وآخرون سنة 2002 بتقدير المساهمة الخاصة بكل من المؤسسات، الجغرافيا والتجارة في تحديد فوارق مستويات الدخل بين

البلدان. أشارت نتائج القياس إلى أن المؤسسات تلعب دور الورقة الرابحة في عملية النمو، حيث تعتبر المؤسسات الجيدة والحماية الأكبر لحقوق الملكية وسيادة القانون من أهم العوامل التي تعزز الاستثمار وتزيد من مستوى دخل الأفراد. عند قيام الباحثين بالتحكم في متغيرة المؤسسات، وجدوا أن للجغرافيا أو هبات الطبيعة تأثيرا مباشرا ضعيفا على مستوى الدخل، غير أنها (الجغرافيا) تعتبر محددا مهما لنوعية المؤسسات (لها أثر غير مباشر قوي على المؤسسات)، في حين أن التجارة (التكامل) ليس لها تأثير مباشر على مستويات الدخل، لكنها تملك أثرا موجبا على نوعية المؤسسات. دراسة أخرى صبت في نفس السياق، تخص كلا من Ward و Vijayaraghavan (2005)، اللذين قاما باختبار العلاقة التي تربط بين البنية المؤسساتية ومعدلات النمو في عينة مكونة من 43 دولة خلال الفترة 1975-1990. مستعينين بنموذج النمو النيوكلاسيكي ومجموعة واسعة من متغيرات النوعية المؤسساتية نذكر منها: حماية حقوق الملكية، الحوكمة، الحرية السياسية وحجم الحكومة. ساهمت هذه المتغيرات في إبراز أهمية المؤسسات ودورها في تحديد الفوارق المشاهدة في معدلات النمو بين الدول، حيث رصدت معنوية مؤشري حماية حقوق الملكية وحجم الحكومة في تفسير فوارق النمو.

من بين الدراسات التي أعطت المرتبة الثانية للمؤسسات في تأثيرها على النمو، نجد دراسة Glaeser وآخرين (2004)، والتي حاولوا من خلالها مراجعة النقاش القائم حول أن المؤسسات السياسية سبب للنمو الاقتصادي، أم أن النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال البشري يقودان لتحسين نوعية المؤسسات. عند اختبارهم للفرضية القائلة أن المؤسسات سبب لنمو الأجل الطويل، وجدوا بأن أغلب مؤشرات النوعية المؤسساتية مبنية بطريقة لا تتلاءم مع البعد النظري. أما نتائج التقدير وتحليل الارتباطات، فقد أشارت إلى أن

المستوى الابتدائي للتعليم (مؤشر رأس المال البشري) أقوى مفسر للنمو مقارنة بالمؤسسات. نصت الدراسة على أن البلدان الفقيرة تستطيع الخروج من وضعيتها عبر إقرار سياسات جيدة وتحسين مؤسساتها السياسية. كما أكدت الدراسة على أن المؤسسات تملك تأثيرا سببيا موجبا على النمو، وأن التأثير العكسي أي من النمو نحو المؤسسات أيضا مؤكد.

أما عن الدراسات التشاؤمية التي لم تجد أي تأثير للمؤسسات على النمو، نجد دراسة Dollar و Kraay (2003)، التي سعت إلى تحديد الآثار الجزئية لتكامل التجارة ونوعية المؤسسات على معدلات نمو الأجل الطويل. استخدمت هذه الدراسة مجموعة من المحددات الجغرافية للتجارة والمحددات التاريخية للمؤسسات كمتغيرات أدواتية، وقد توصلت إلى أن الفوارق في المؤسسات والتجارة بين البلدان لا تقدم معلومات كافية حول آثار هذه المتغيرات على نمو الأجل الطويل. وعلى العكس، جاءت دراسة Brada وآخرين (2016) لتحاول الإجابة عن الأسئلة التالية: هل فتح الاقتصاد لصالح النمو؟ هل هنالك تأثير للمؤسسات السياسية والاقتصادية على نمو النشاط الاقتصادي؟ هل هنالك علاقة آنية بين المؤسسات والانفتاح التجاري، وهل توجد تفاعلات بينهما؟ هل يوجد تأثير عكسي للنشاط الاقتصادي على كل من الانفتاح التجاري ونوعية المؤسسات؟ استند الباحث في إجاباته إلى مجموعة من الدراسات التطبيقية، التي حققت في دور الانفتاح التجاري، تنوع الصادرات والمؤسسات على تطاير نصيب الفرد من الناتج. جاءت نتائج هذه الدراسات متوافقة مع النظرية الاقتصادية، حيث اعتبرت أن المستوى المنخفض للتنوع سيقص من التأثير الإيجابي للانفتاح التجاري على تطاير النمو، في حين أن فتح الاقتصاد عبر التجارة وتحرير الاستثمار عبر المنافسة القوية سيؤدي إلى تحسين فعالية إعادة توزيع الدخل. نفس النتيجة سجلت بالنسبة للتحسينات في نوعية المؤسسات خاصة السياسية منها.

البيانات ومنهجية القياس الاقتصادي

أدت التطورات الحاصلة في مستويات النمو العالمية والفوارق الناجمة عن البنى التحتية الاجتماعية للبلدان، إلى بروز موضوعين هامين أخذًا قسطًا وافرًا من التحليل، خاصة ما يتعلق بجانب التحليل القياسي لظاهرة النمو الاقتصادي. إن الهدف من الموضوع الأول يقتضي الإجابة عن السؤال التالي: هل الاختلافات المعاصرة بين الاقتصاديات مؤقتة (عابرة) عبر أفق زمني طويل؟. أما الموضوع الثاني، فيتعلق بجانب تمييز محددات النمو، وهنا السؤال الذي يطرح: أي من العوامل يبدو بأنه يشرح الفوارق الحاصلة في معدلات النمو؟ (Durlauf et al, 2004, P.27).

للإجابة عن الأسئلة السابقة يجب علينا وضع إطار لمنهجية الإحصائية (أو القياسية)، بدءًا بتوصيف النموذج الإحصائي الذي يدرس فوارق معدلات النمو بين البلدان، ويأخذ بعين الاعتبار تأثيرات مختلف المحددات (متغيرات الدراسة) على النمو بما فيها الشروط الابتدائية، في مرحلة مولية نقوم بتقدير هذا النموذج و تفسير النتائج المحصلة. ولهذا سنخصص هذا القسم لوصف النموذج الإحصائي المستخدم (ومتغيرات الدراسة)، الذي يمكننا من الإجابة عن إشكاليتنا والمتمثلة في السؤال التالي: كيف تؤثر نوعية المؤسسات على الاستثمار ونمو الأجل الطويل؟

توصيف النموذج:

لتحقيق أهداف الدراسة، سنعتمد على نموذج النمو النيوكلاسيكي الخاص بـ Mankiw ، Romer و Weil (MRW ,1992) أو ما يطلق عليه " نموذج Solow للنمو الداخلي المدعم"، والممثل بالصيغة الرياضية التالية: (Durlauf et al,2004, PP.34-35)

$$\gamma_i = \beta \log \left[\left[y_{(i,0)} + [\psi X]_i + [\pi Z]_i + \varepsilon_i \right] \right]$$

حيث تمثل γ_i معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، $y_{i,0}$ المستوى الابتدائي للدخل الفردي والذي يعد متغيراً مهماً نظراً للدور الذي يلعبه في تحليل تقارب مستويات الناتج بين البلدان. تشمل X_i على محددات النمو الاقتصادي المقترحة من قبل Solow والمتمثلة في الثابت، مؤشري رأس المال المادي والبشري، والانذار الفعلي لرأس المال (يطلق عليها اسم متغيرات الحالة State Variables) وهي أساس تحليلات النمو (Barro and Sala-i-Martin, 2004, PP.515-516). أما عن Z_i فهي بدورها تشمل محددات النمو المقترحة من قبل الدراسات التطبيقية بما فيها متغيرات النوعية المؤسسية والانفتاح التجاري... الخ (تدعى بالمتغيرات التحكمية Control or Environmental Variables). تمثل β ، ψ و π وسائط التقدير، مع العلم أن β تعبر عن سرعة التقارب، بينما X_i فهو يمثل حد الخطأ العشوائي.

تعتبر الصيغة الرياضية المذكورة سابقاً، أساس النمذجة القياسية للنمو، ويدعى هذا النوع من الانحدار "انحدار Barro"، وهي تستخدم لدراسة المحددات البديلة للنمو (Durlauf et al, 2004, P.35).

2. منهجية القياس الاقتصادي ومتغيرات الدراسة:

أثناء محاولتنا تقدير المعادلة أعلاه، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار إمكانية مواجهتنا لمشكلتين رئيسيتين. المشكلة الأولى متعلقة بالجانب التطبيقي، الذي يخص كيفية قياس متغيرات البنية التحتية الاجتماعية (في حالتنا نهتم بالمؤسسات). في حين أن المشكلة الثانية تتعلق بالجانب المفاهيمي، الذي يبحث في كيفية الحصول على تقديرات دقيقة لوسائط متغيرات البنية الاجتماعية التي تشملها المعادلة السابقة. (Romer, 2012, P.164)

تعتمد الدراسة التي سنقوم بها على فرضية امتلاكنا لمقاييس مثالية للنوعية المؤسساتية، وبهذا نركز على المشكلة الثانية، حيث سنقوم بتقدير المعادلة المذكورة سابقا باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS (نفس ما قامت به الدراسات السابقة الخاصة بانحدارات البيانات المقطعية)، مفترضين في هذا الصدد أن طريقة OLS تنتج مقدرات غير متحيزة، ما يعني أن متغيرات الطرف الأيمن يجب أن لا ترتبط مع البواقي (افتراض غياب مشكل داخلية المتغيرات المفسرة).

تتفق منهجية التحليل الوصفي المتبعة من طرفنا مع طرق التقييم والتحليل التي جاءت بها الدراسات السابقة، وهذا بدراسة وضعية 65 دولة (تشمل هذه الأخيرة عينتين، الأولى مشكلة من 32 دولة ذات دخل متوسط (الدول النامية) بينما الثانية فهي تخص 33 دولة ذات دخل عال (الدول المتقدمة)، أنظر الملحق 1) خلال الفترة 1996-2015 من حيث مؤشرات النوعية المؤسساتية (مؤشرات الحوكمة)، الاستثمار والنمو الاقتصادي، مركزين في ذات الوقت على تحليل فوارق الدخل وفوارق البنية المؤسساتية عبر المناطق الجغرافية (أنظر الملحق 2) وكذا تحليل وضعية الجزائر عبر المقارنة المعيارية. أما عن منهجية القياس الاقتصادي فهي تقوم على تقدير نموذج Solow المدعم بمقاييس النوعية المؤسساتية، حيث تقتصر الدراسة القياسية على تحليل وضعية اقتصاديات الدخل العالي، أي أن العينة المستخدمة تخص 33 دولة متقدمة خلال الفترة 1996-2015. تمثلت متغيرات الدراسة في مجموعة من متغيرات الحالة والمتمثلة في المستوى الابتدائي للنتاج، المستوى الابتدائي لمستوى التعليم في الثانوي، معدل النمو السكاني، إضافة لمتغيرات أخرى تعرف بالمتغيرات التحكيمية وهي: نسبة الاستثمار للنتاج، نوعية المؤسسات والانفتاح التجاري (الملحق 3 يعطي وصفا شاملا لمتغيرات الدراسة ومصادر الحصول على بياناتها).

IV. مناقشة النتائج المحصلة:

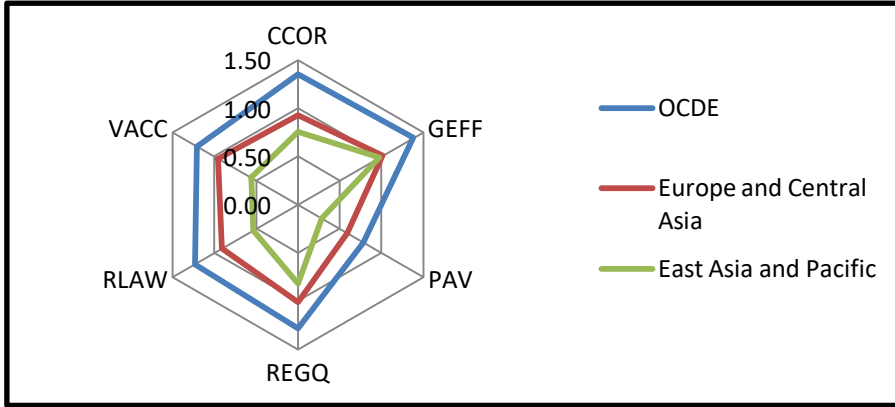
نخصص هذا القسم لمناقشة نتائج العمل التطبيقي الذي قمنا به، والذي نستله بتحليل أداء المؤسسات، الاستثمار والنمو الاقتصادي مستعينين بأدوات الإحصاء الوصفي في ذلك، لنقوم بعد ذلك بتفسير نتائج تقدير انحدارات النمو، ومن ثم الخروج بنتائج تخدم أهداف البحث.

المحور الأول

تحليل وصفي لأداء المؤسسات والاستثمار والنمو الاقتصادي

نستهل دراستنا الوصفية بتحليل أداء المؤسسات حسب المناطق الجغرافية/ التكتلات الاقتصادية خلال الفترة 1996-2015. إذ يتضح حسب الجدول المدرج في الملحق 4، أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، منطقة أوروبا ووسط آسيا (ECA) وكذا منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي (EAP) تحقق أعلى أداء من حيث نوعية المؤسسات (أنظر الملحق 5: 1.22 بالنسبة لـ OECD ، 0.91 بالنسبة لـ ECA و 0.66 بالنسبة لـ EAP) ، ولعل أبرز ما يمكن ملاحظته هو أن أغلب الدول المتقدمة تنتمي إلى هذه المناطق أو التكتلات الاقتصادية، وهنا نستنتج بأن هذا الأداء الجيد يعزو إلى سهر هذه الدول على فاعلية قراراتها الحكومية (GEFF) بالدرجة الأولى، مكافحة الفساد (CCOR) في المرتبة الثانية، تليه نوعية النظام (REGQ) السائد في هذه المجتمعات، وحرص على تطبيق القوانين وسيادتها (RLAW) والشكل 1 يظهر بشكل واضح هذا الأداء.

الشكل 1: أداء الدول المتقدمة من حيث مؤشرات النوعية المؤسساتية الستة

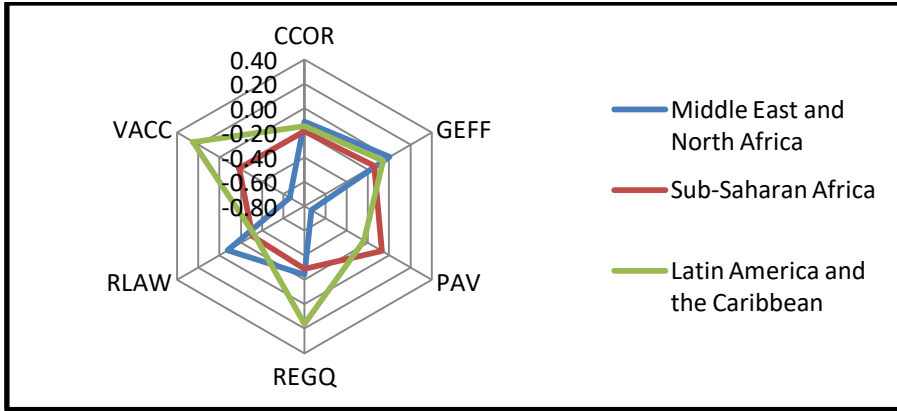


المصدر: إعداد الباحث بناء على بيانات مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي (WGI 2016)
إن طبيعة البنية التحتية الاجتماعية وعلى الخصوص البنية المؤسساتية التي تمتاز بها الدول المتقدمة، جعلها تمتلك مناخا مميزا وجيدا لاستقطاب

رؤوس الأموال والاستثمار فيها، ما ساعد على تسريع عملية النمو الاقتصادي (أنظر الملحق 5، 1.04 % بالنسبة لـ ECA ، 0.89% بالنسبة لـ EAP ، و0.81% بالنسبة لـ OECD في ظل الانفتاح التجاري في هذه البلدان والذي بدوره سجل مستويات عالية من حيث الأداء (أنظر الملحق 5، 94.78 % بالنسبة لـ ECA ، 87.29% بالنسبة لـ OECD ، و81.13% بالنسبة لـ EAP).

أما عن الدول النامية والتي تتوزع عبر المناطق الجغرافية التالية: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) ، جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى (SUBS) وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC) ، فيبدو بأنها قد حققت أسوأ أداء للنوعية المؤسسية (أنظر الملحق 5، -0.07 بالنسبة لـ LAC ، -0.20 بالنسبة لـ SUBS و-0.29 بالنسبة لـ MENA. هذا ويتبين حسب الشكل 2 الذي يخص أداء مؤشرات النوعية المؤسسية الستة وقيم هذه الأخيرة الواردة في الملحق 4، بأن منطقة الـ MENA تملك أسوأ أداء من حيث مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف أو الإرهاب (-PAV 0.73)، يليه مؤشر إبداء الصوت والمساءلة (-0.66) VACC وكذا نوعية النظام (-0.24) REGQ. أما عن منطقة جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى فهي تتمتع بمناخ درجة سيادة القانون RLAW فيه هي الأضعف (-0.31) نفس الشيء ملاحظ بالنسبة لنوعية النظام (-0.29) REGQ الذي وكما هو معلوم تسوده مبادئ ومرتكزات الدكتاتورية. في حين أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فنجدها تحقق أداء جيدا من حيث مؤشري إبداء الصوت والمساءلة VACC وكذا نوعية النظام (0.25) REGQ و0.16 على التوالي)، بينما أسوأ أداء حققه مؤشر سيادة القانون (-0.33) RLAW يتبعه مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (-0.24) PAV

الشكل 2: أداء الدول النامية من حيث مؤشرات النوعية المؤسسية الستة



المصدر: إعداد الباحث بناء على بيانات مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي (WGI 2016)

إن هذا المناخ السيئ والبنية المؤسسية الهشة التي تتمتع بها البلدان النامية، قد كبح من إرادة ورغبات المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، على الرغم من الامتيازات الطبيعية الهائلة التي تتمتع بها. فالمجتمع الذي لا تسوده ضوابط قانونية تحكم مختلف التفاعلات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، وتطفوا عليه التوجهات الدكتاتورية في تسيير السياسات، يجعل من المستثمرين غير مطمئنين لمصير مشاريعهم، خاصة إذا ضاعت حقوق الملكية الخاصة بهم. وكما هو معلوم فإن الاستثمار هو الركيزة الأساسية لعملية النمو باعتباره المسرع، وبالتالي فإن هذا الوضع الرديء سينعكس سلبا على الأداء الاقتصادي عموما والنمو الاقتصادي خصوصا، رغم ما قد يتوفر من إمكانيات استثمارية هائلة (طبيعية ومادية).

وعن أداء الجزائر من حيث مؤشر النوعية المؤسسية فقد كان الأضعف (-0.89) مقارنة بأداء مصر (-0.52) والأردن (0.00) أو حتى بالمقارنة مع أداء اقتصاديات الدخل المتوسط كافة (-0.32). هذا يعني بأن بزوغ الهيكل المؤسسي كركيزة أساسية لتحقيق النمو قد حجبه لعنة الموارد الطبيعية، إذ نجد بأن سوء التسيير وغياب الشفافية جعل مصادر الدخل هذه تضيع هباء دون استثمارها بشكل فعال.

إن التحليل الوصفي الوجيه الذي أجريناه، أظهر وجود علاقة ايجابية بين النمو، الاستثمار والحوكمة بالنسبة للدول المتقدمة على عكس الدول النامية بما فيها الجزائر، أين سجلنا الأثر السلبي للنوعية المؤسساتية على الاستثمار والنمو، وتعد هذه النتائج أولية سنعمل على تدعيمها بنتائج الدراسة القياسية التي سترد لاحقاً.

المحور الثاني

مناقشة نتائج تقدير انحدارات النمو

يعرض الجدول المذكور في الملحق 6 نتائج تقدير نماذج انحدارات النمو الأربعة، حيث تمثل المعادلة (1) نموذج MRW البسيط أو كما يطلق عليه كذلك "نموذج Solow المدعم برأس المال البشري"، بينما المعادلة (2) فتمثل نموذج MRW البسيط والموسع بمقاييس النوعية المؤسساتية، أما المعادلة (3) فتمثل نموذج MRW المدعم بمؤشرات الحوكمة والانفتاح التجاري، وعن المعادلة (4) والأخيرة، فالواضح فيها بأننا قمنا بحذف متغيرة النمو السكاني GPOP وهذا رغم الأهمية التي تأخذها من الناحية النظرية وبالتالي لا يجب إقصاؤها على أساس المعنوية الضعيفة، إلا أننا سحبنا تأثيرها من النموذج، لأن ذلك لم يؤدي إلى تغييرات كبيرة في النتائج المحصلة.

تتوافق النتائج المحصلة مع التوقعات المتعلقة بطبيعة العلاقة بين كل من المؤسسات والنمو الاقتصادي (تأثير مباشر على الاستثمار) وكذا بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وهذا بالفعل ما تظهره نتائج الملحق 6 باعتبارها ذات معنوية ايجابية عالية. إذ يتضح حسب المعادلة (1)، بأن أغلب المتغيرات لا تملك تأثيراً على متوسط نمو الناتج الداخلي الخام GROWTH، إلا أن شرط التقارب كان محققاً، وهذا ما انعكس في الإشارة السالبة المعنوية لمعلمة متغيرة المستوى الابتدائي للدخل (-) LPCPGDP96 (0.0168). تحسنت نتائج التقدير بشكل ملحوظ عند إدراج متغيرة النوعية

المؤسساتية INST في المعادلة (2) والتي يظهر بأنها تملك تأثيرا مباشرا ايجابيا على الاستثمار INV (الوسيط المقدر الخاص بمتغيرة الاستثمار مساو لـ 0.0355)، كما أن لها تأثيرا غير مباشر ايجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي (الوسيط المقدر مساو لـ 0.0066). نفس الشيء يلاحظ في المعادلة (3) الموسعة بمقياس الانفتاح التجاري OPN ، والذي يملك بدوره أثرا ايجابيا على كل من الاستثمار INV والنمو GROWTH. هذا ويتجلى لنا بأن متغيرة النمو السكاني GPOP أنها غير مهمة في معادلات الانحدارات الثلاثة الأولى (1)، (2) و(3). كما أنها لا تظهر في معادلة الانحدار (4) وهذا دون التأثير على الاستنتاجات الرئيسية.

خاتمة

سعت هذه الورقة إلى الفصل في تأثير أحد أهم المحددات الرئيسية للنمو والمتمثلة في المؤسسات، على الفوارق الحاصلة في معدلات النمو الاقتصادي بين البلدان. توافقت نتائج هذه الدراسة مع الأهداف المسطرة، حيث أثبتت أن التحسينات في الهيكل المؤسساتي لها دور كبير وفعال في جذب الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي. إن استخدامنا لطرق التحليل الوصفي وكذا طرق التحليل القياسي القائمة على استخدام مجموعة من مؤشرات النوعية المؤسساتية، حجم الاستثمار، والانفتاح التجاري وإدراجها في نموذج النمو النيوكلاسيكي لـ (MRW) 1992 خلال الفترة 1996-2015، ساهم في إثبات الارتباط المعنوي والإيجابي للنوعية الجيدة للمؤسسات والحوكمة مع نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام والاستثمار (نفس الأثر سجل في حالة تحليل آثار الانفتاح التجاري على الاستثمار والنمو). كما بينت الدراسة الوصفية أن النمو الضعيف المسجل الذي تتمتع به الجزائر خلال فترة الدراسة، سببه النوعية الرديئة لمؤسساتها والحوكمة غير الرشيدة.

المراجع:

- 1) Acemoglu Daron, Johnson Simon and Robinson James (2001) : " The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation", The American Economic Review, Vol.91, No.5, American Economic Association, PP.1396-1401.
- 2) Acemoglu Daron, Johnson Simon and Robinson James (2005) : " Institutions as a Fundamental Cause of Long-Run Growth", Handbook of economic Growth, Volume 1A, Elsevier BV, PP.386-472.
- 3) Acemoglu Daron (2008) : " Introduction to Modern Economic Growth ", Chapter 1: "Economic Growth and Economic Development: The Questions", Princeton University Press, PP.03-25.
- 4) Acemoglu Daron and Robinson James (2008) : " The Role of Institutions in Growth and Development", Working Paper No.10, The International Bank For Reconstruction And Development , The World Bank.
- 5) Aron Janine (2000) : " Growth and Institutions: A Review of the Evidence ", The World Bank Research Observer, Vol.15, No.1, The International Bank for Reconstruction and Development , The World Bank, PP.99–135.
- 6) Barro Robert J.(1991) : " Economic Growth in a Cross Section of Countries", Quarterly Journal of Economics, Vol.106, No.2, The MIT Press, PP.407-443.
- 7) Barro Robert .J and Sala-i-Martin Xavier (2004) : " Economic Growth" , 2nd edition, The MIT Press.
- 8) Brada Josef .C, Frensch Richard and Gundlach Erich (2016) : "Introduction : Openness, Institutions and Long-run Socio-economic Development", Economic System, Vol.40, Issue.2, Elsevier B.V, PP.195-197.

- 9) Dollar David and Kraay Aart (2003) : " Institutions, Trade, and Growth: Revisiting the Evidence", The World Bank.
- 10)Durlauf Steven .N and Johnson Paul .A and Temple Jonathan .R.W (2004) : " Growth Econometrics ",
- 11)Edison Hali (2003) : " Testing the Links : How Strong are the Links between Institutional Quality and Economic Performance?", Finance and Development, IMF, PP.35-37.
- 12)Glaeser Edward .L, La Porta Rafael, Lopez-de-Silanes Florencio and Shleifer Andrei (2004) : " Do Institutions Cause Growth? ", Working Paper 10568, National Bureau of Economic Research, Massachusetts, Cambridge, USA.
- 13)Hall Robert .E and Jones Charles .I (1999) : " Why do some Countries Produce so Much More Output Per Worker than Others? ", The Quarterly Journal of Economics, Vol.114, No.1, The MIT Press, PP.83-116.
- 14)Islam Rounneen and Montenegro Claudio .E (2002) : " What Determines the Quality of Institutions?", Policy Research Working Paper 2764, The World Bank.
- 15)Kaufmann Daniel and Kraay Aart and Mastruzzi Massimo (2010) : " The Worldwide Governance Indicators : Methodology and Analytical Issues", Policy Research Working Paper 5430, The World Bank.
- 16)Knack Stephen and Keefer Philip (1995) : " Institutions and Economic Performance: Cross-Country Tests using Alternative Institutional Measures" , Economics and Politics, Vol.7, No.3, Blackwell Publishers, Oxford, USA, PP.207-227.
- 17)Knack Stephen (2002) : " Governance and Growth : Measurement and Evidence ", Forum Series on the

Role of Institutions in Promoting Economic Growth,
IRIS Center, USAID, EGAT/EM.

- 18) MacFarlan Maitland, Edison Hali and Spatafora Nicola (2003) : "Growth and Institutions", World Economic Outlook, Chapter 3, IMF, PP.95-128.
- 19) Mauro Paolo (1995) : " Corruption and Growth ", The Quarterly Journal of Economics, Vol.110, No.3, The MIT Press, PP.681-712.
- 20) Ménard Claude and Shirley Mary.M (2011) : " The Contribution of Douglass North to New Institutional Economics", Cambridge University Press , Cambridge, HAL archives ouvertes.
- 21) North Douglass.C (1990) : " Institutions, Institutional Change and Economic Performance", Cambridge university Press, New York, USA.
- 22) North Douglass.C (1991) : " Institutions", The Journal of Economic Perspectives, Vol.5, No.1, American Economic Association, PP.97-112.
- 23) North Douglass.C (1997) : " The Process of Economic Change", Working Paper No.128, World Institute for Development Economics Research.
- 24) North Douglass.C and Thomas Robert Paul (1973) : " The Rise of the Western World : A New Economic History", Cambridge University Press, Cambridge, New York, USA.
- 25) Rodrik Dani and Subramanian Arvind and Trebbi Francesco (2002) : "Institutions Rule : The Primacy of Institutions over Integration and Geography in Economic Development", Working Paper 02/189, IMF.
- 26) Romer David (2012) : "Advanced Macroeconomics", Chapter 4 : "Cross-Country Income Differences", 4th edition, McGraw-Hill Companies Inc, New York, USA, PP.150-188.

- 27) Sachs Jeffrey .D (2003) : " Institutions Matter but not for Everything : The Role of Geography and Resource Endowments in Development shouldn't be Underestimated" , Finance and Development, IMF, PP.38-41.
- 28) Vijayaraghavan Maya and Ward William .A (2005) : " Institutions and Economic Growth Empirical Evidence from a Cross-National Analysis " , NBER Working Paper No.001302, Center for International Trade.

الملاحق

الملحق 1: قائمة دول العينة

اقتصاديات الدخل العالي <i>High Income Economies</i> (33 بلد)	اقتصاديات الدخل المتوسط <i>Middle Income Economies</i> (32 بلد)
- Austria – Barbados Australia	Algeria – Bangladesh – Albania
- Cyprus – Denmark – Finland –	- Bulgaria – Cameroon – – Bolivia
France – Germany – Greece –	Colombia – Costa Rica – Dominican
Hungary – Iceland – Ireland– Israel –	Republic – Egypt, Arab Rep.– El
Italy – Japan – Korea, Rep – Latvia –	Salvador – Georgia– Ghana –
Lithuania – Luxembourg –	Guatemala – India – Indonesia –
Netherlands – New Zealand –	Iran, Islamic Rep – Jamaica – Jordan
Norway – Poland – Portugal –	- Malaysia – Mauritania– Mexico–
Seychelles – Slovak Republic–	Morocco – Paraguay – Peru–
Slovenia – Spain – Sweden –	Romania – Russian Federation –
Switzerland – United Kingdom –	South Africa – Thailand– Tunisia –
United States – Uruguay	Turkey – Ukraine

المصدر: إعداد الباحث بناء على تصنيف البنك الدولي لسنة 2016

الملحق 2: تقسيم البلدان حسب المناطق الجغرافية

MENA (Middle East and North Africa)	ECA (Europe and Central Asia)	EAP (East Asia and Pacific)	OECD (Organisation for Economic Co- operation and Development)
Algeria - Egypt Arab Rep.- Iran, Islamic Rep - Jordan - Morocco - Tunisia - Israel	Albania – Bulgaria – Georgia - Romania – Russian Federation- Turkey – Ukraine- Austria - Cyprus- Denmark – Finland – France – Germany – Greece - Hungary – Iceland – Ireland- Italy- Latvia - Lithuania Luxembourg- Netherlands – Norway – Poland – Portugal Slovak Republic- Slovenia – Spain- Sweden – Switzerland – United Kingdom	Indonesia – Malaysia - Thailand- Australia – Japan - Korea, Rep – New Zealand	– Austria - Australia Mexico - Barbados – Cyprus – Denmark – Finland – France – Germany – Greece – Hungary – Iceland – Ireland- Israel – Italy – Japan – Korea, Rep – Latvia – Luxembourg – Netherlands – New Zealand – Norway – Poland – Portugal – Slovak Republic- Slovenia – Spain – Sweden – Switzerland – United Kingdom – United States
LAC (Latin America and the Caribbean)	SASIA (South Asia)	SUBS (Sub-Saharan Africa)	NAM (North America)
- Bolivia Colombia - Costa Rica - Dominican Republic- El Salvador- Guatemala - Jamaica – Mexico- Paraguay – Peru- Barbados - Uruguay	Bangladesh India	Cameroon - Ghana – Mauritania - South Africa - Seychelles	United States

المصدر: إعداد الباحث بناء على تصنيف البنك الدولي لسنة 2016

الملحق 3: وصف متغيرات الدراسة

رمز المتغيرة	وصف المتغيرة	المصدر
	متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام المقاس بقاعدة تكافؤ القدرة الشرائية وبالأسعار الثابتة العالمية (سنة الأساس 2011) خلال الفترة 1996-2015	
	لو غاريتم المستوى الابتدائي للدخل أو لو غاريتم الناتج الحقيقي بالأسعار الثابتة العالمية 2011	
	لو غاريتم المستوى الابتدائي لرأس المال البشري مقاسا بمعدل التعليم في الطور الثانوي	
	متوسط معدل النمو السكاني للفترة 1996 – 2015	
	متوسط لو غاريتم حجم الاستثمار أو التراكم الخام لرأس المال الثابت (نسبة %) من الناتج الداخلي الخام) للفترة 1996-2015	
	الانفتاح التجاري والذي يعرف على أنه نسبة حجم التجارة (مجموع صادرات و واردات السلع والخدمات) للناتج الداخلي الخام	
	المؤشر العام للنوعية المؤسساتية والذي يمثل المتوسط البسيط للمعايير الستة التالية: فاعلية الحكومة، سيادة القانون، نوعية النظام، الاستقرار السياسي وغياب العنف، مراقبة الفساد، الصوت والمساءلة	
	تتراوح قيمة هذا المؤشر (حتى المعايير المشكلة له) بين 2.5 و -2.5 حيث توافق القيمة 2.5 أعلى أداء للمؤسسات بين القيمة -2.5 أضعف أداء للمؤسسات	
	مؤشر مراقبة الفساد والذي يرصد مدى استغلال القوى العامة في تحقيق أهداف خاصة على حساب المصلحة العامة للمجتمع	
	مؤشر فاعلية الحكومة والذي يقيس نوعية ما تقدمه الحكومة من خدمات عامة وخدمات مدنية، نوعية السياسات المصاغة والقدرة على تنفيذ هذه الأخيرة، مصداقية الوعود الحكومية فيما يتعلق بالسياسات الموضوعية وكذا درجة استقلاليتها عن الضغوطات السياسية	
	مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والذي يقيس احتمال اختلال استقرار الحكومات جراء أعمال العنف، الانقلابات السياسية والأعمال الإرهابية	
	مؤشر نوعية النظام والذي يقيس قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات الهادفة والسليمة وكذا نوعية الأنظمة التي تسمح بتنمية القطاع الخاص والاستثمار فيه.	
	مؤشر سيادة القانون والذي يقيس ثقة الأعوان في قوانين المجتمع وبشكل خاص في نوعية العقود المبرمة، حماية حقوق الملكية، دور الشرطة والبرلمان في محاربة العنف والجريمة	
	إبداء الرأي والمساءلة والذي يعكس قدرة مواطني البلد على اختيار حكوماتهم، أي ما يشمل حريتهم في التعبير، حريتهم في المشاركة وحرية الإعلام	

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى قاعدة البنك الدولي لمؤشرات التنمية العالمية ومؤشرات الحوكمة لسنة

2016

**الملحق 4: أداء المؤسسات حسب المناطق الجغرافية والتكتلات الاقتصادية
(متوسطات الفترة 1996-2015)**

Country/region	Number of Countries	CCOR	GEFF	PAV	REGQ	RLAW	VACC
OECD	29	1,35	1,38	0,78	1,28	1,24	1,21
Europe and Central Asia	31	0,93	1,01	0,59	1,01	0,91	0,96
East Asia and Pacific	7	0,75	0,97	0,28	0,82	0,54	0,56
Middle East and North Africa	7	-0,11	0,00	-0,73	-0,24	-0,07	-0,66
Sub-Saharan Africa	5	-0,19	-0,14	-0,07	-0,29	-0,31	-0,19
Latin America and the Caribbean	12	-0,15	-0,06	-0,24	0,16	-0,33	0,25

المصدر: حسابات الباحث انطلاقاً من بيانات البنك الدولي (WGI 2016)

**الملحق 5: أداء النمو الاقتصادي، المؤسسات، الاستثمار والانفتاح التجاري
في كل بلد/مجموعة أو إقليم (متوسطات الفترة 1996-2015)**

Country/Group or region	Number of Countries	GROWTH (%)	INST	INV (%)	OPN (%)
Algeria	1	0,85	-0,89	,8227	63,36
Egypt, Arab Rep.	1	1,02	-0,52	17,67	48,00
Jordan	1	0,79	0,00	24,57	121,45
Germany	1	0,61	1,52	20,62	69,76
Denmark	1	0,37	1,85	20,59	88,81
Japan	1	0,25	1,17	23,09	27,04
United States	1	0,63	1,34	20,94	26,09
Middle Income Economies	32	1,11	-0,32	22,73	73,80
High Income Economies	33	0,86	1,19	12,35	91,34
OECD	29	0,81	1,22	22,48	87,29
Europe and Central Asia	31	1,04	0,91	22,23	94,78
East Asia and Pacific	7	0,89	0,66	25,66	81,13
Middle East and North Africa	7	0,92	-0,29	24,53	72,66
Sub-Saharan Africa	5	0,84	-0,20	24,60	90,08
Latin America and the Caribbean	12	0,85	-0,07	18,86	67,48

المصدر: حسابات الباحث انطلاقاً من بيانات البنك الدولي (WDI 2016 and WGI 2016)
الملحق 6: نتائج تقدير انحدارات النمو، المتغيرة التابعة: Growth معدل
نمو نصيب الفرد من الناتج خلال الفترة 1996-2015.

**Dependent Variable : Growth rate of per capita GDP,
1996-2015**

Vble/EQ	(1)	(2)	(3)	(4)
Constant	0.0702 (0.0224)	0.1338 (0.0004)	0.1125 (0.0009)	0.1255 (0.0001)
LPCGDP96	-0.0168 (0.0011)	-0.0273 (0.0000)	-0.0260 (0.0000)	-0.0257 (0.0000)
LENRL96	-0.0073 (0.5820)	-0.0302 (0.0364)	-0.0136 (0.3163)	-0.0292 (0.0379)
GPOP	-0.0763 (0.7875)	0.1341 (0.6030)	(-0.0213) (0.9269)	-
LINV	0.0203 (0.1458)	0.0355 (0.0105)	0.0218 (0.0873)	0.0354 (0.0095)
INST	-	0.0066 (0.0052)	0.0049 (0.0202)	0.0063 (0.0049)
OPN	-	-	3.27E-05 (0.0071)	-
F	0.52 9.50 (0.0000)	0.63 11.81 (0.0000)	0.71 14.15 (0.0000)	0.64 15.10 (0.0000)
N.R ²	18.02 (0.2056)	25.65 (0.1774)	29.65 (0.3298)	18.20 (0.1977)

المصدر: حسابات الباحث

ملاحظة: القيم الموجودة بين قوسين تتعلق بالاحتمال المرافق P_Value للإحصائية t_student ، \bar{R}^2 يمثل معامل التحديد المصحح، F هي إحصائية Fisher، بينما N.R² فتمثل إحصائية White التي تدرس فرضية غياب مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء.